

أزمة قناة السويس تكشف الوجه الخفي لحروب الملاحية

محاولة روسية يائسة لمزاحمة مصر بالترويج لجدوى ممرها المتجمد

أجبت أزمة سفينة الشحن اليابانية، التي جنحت في قناة السويس وسدت أهم ممر مائي في العالم قبل إعادة تسييرها، صراع المصالح الاقتصادية في قطاع النقل البحري. وبدأت قوى كبرى في طرح ممراتها الملاحية كبديل عن قناة السويس؛ فقد قامت روسيا، بدعم من حليفيها الصين وإيران، بالترويج لممرها المتجمد وتعتزم قدرة خطها لنقل الغاز إلى أوروبا لجذب الانتباه العالمي إليه.



محمد حماد
صحافة مصري

القاهرة - كشفت أزمة قناة السويس الأخيرة عن الوجه الخفي للمصالح الاقتصادية التي يسعى إليها أقرب حلفاء مصر بهدف حصد مكاسب على حساب أزمته التي استمرت حوالي أسبوع بسبب جنوح الناقل العملاقة "إيفر غيفن"، حيث منعت مرور السفن في أهم ممر مائي على سطح كوكب الأرض، وأربكت سلاسل الإمداد في حركة التجارة العالمية.

ورغم انتهاء المشكلة وسحب السفينة وعودة الحركة إلى سالف عهدها أظهرت تداعيات ما حصل استمرار محاولات قوى كبرى طرح بدائل ملاحية أمام حركة التجارة لكسر احتكار قناة السويس التي تستحوذ وحدها على نحو 12 في المئة من حجم التجارة العالمية.

وتترب الدول الحاملة بطرح شرايينها الملاحية واستغلال أزمات قناة السويس الفرصة السانحة للفت انتباه خطوط الملاحية إلى البدائل المحتملة، فحفوت الأصوات في الأحوال الطبيعية يبحث على عدم جدوى تلك البدائل وكلفتها أمام حركة الملاحة العالمية.

استغلال الموقف

جاءت روسيا على رأس الدول التي حاولت أن تستثمر أزمة جنوب السفينة اليابانية في الترويج لخطها البحري بالقول الشمالي لنقل البضائع الآسيوية إلى أوروبا والوجود بالفعل، لكن تشغله ليس له جدوى اقتصادية مقارنة بقناة السويس.

وفي محاولة لتبرير عكس ذلك أشار نائب رئيس الوزراء الروسي يوري ترونتيف، خلال مؤتمر صحفي عقد في موسكو الأربعاء، إلى أهمية ممر الملاحة الشمالي كخيار احتياطي للتجارة العالمية في حال تعطل الشحن عبر قناة السويس.

وقال إن "المشروع ضخم وهو يهدف إلى إنشاء ممر نقل دولي جديد، وقد تم التأكيد على أهميته عند تعطل الحركة في قناة السويس. وأضاف "أعتقد أن العالم يشعر بأنه من الجيد الحصول على ممر سوق الغاز العالمي.

احتياطي والخيار الوحيد هو ممر الملاحة الشمالي". ويرعى خط بحر الشمال المتجمد عملاق الطاقة الروسي شركة روساتم الحكومية التي تستخدمه في شحن الغاز والنفط لمختلف أسواق أوروبا. ولذلك تسعى موسكو إلى اعتماد خطها كنافل رسمي لسفن الغاز، تزامنا مع الفورة المرتقبة في منطقة غاز شرق المتوسط والاستثمارات الضخمة في المياه العميقة، واتجاه الدول إلى إعادة تصدير الغاز المسال لمختلف المقاصد الدولية.

ولا يركز الروس إلى الرد بشكل عملي بين الفينة والأخرى على تحالفات منتدى غاز شرق المتوسط الذي يضم في عضويته دولاً رئيسية؛ إلى جانب مصر هناك الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية واليونان وقبرص وإيطاليا، فضلا عن الولايات المتحدة بصفة مراقب دائم. وهو ما يعزز التواجد الرسمي لواشنطن في المنطقة.

وتشير دراسات المسح السيزمي في أعماق منطقة شرق المتوسط إلى أنها تتعمق فوق أكبر حوض غازي على مستوى العالم، تقدر احتياطياته بنحو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، ونحو 1.7 مليار برميل من النفط، وهي أرقام تقديرية قابلة للزيادة.

وفق هذه التقديرات التي نشرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية وتقديرات شركات التنقيب عن الغاز يعد حوض شرق المتوسط من أهم أحواض الغاز في العالم التي تكفي لتلبية حاجة السوق الأوروبية لمدة تصل إلى ثلاثة عقود.

ومن هنا تكمن أهمية التواجد الأميركي في هذه المنطقة وضم الطاقة إلى الحوار الإستراتيجي مع القاهرة بوصفها مقرا لمندى غاز شرق المتوسط الذي أصبح منظمة دولية قادرة على تحريك سوق الغاز العالمي.



حركة الملاحة العالمية
تعد قناة السويس طريقا رئيسيا للتجارة البحرية الدولية



صراع اقتصادي محتدم بين الحلفاء

ويتوآك التحرك الروسي مع إعلان موسكو قبل عام في مندى "حزام واحد - طريق واحد" أنها تدرس إمكانية الربط بين طريق بحر الشمال وطريق الحرير البحري الصيني، وبالتالي هناك فرصة "لإنشاء طريق تنافسي يربط شمال شرق وشرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا".

وتبارك إيران خطي روسيا والصين، حيث نشرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) تغريدة كتبها السفير الإيراني في موسكو كاظم جلالى عبر تويتر السبت الماضي يقول فيها إن "الإسراع في إكمال البنى التحتية وتفعيل ممر شمال - جنوب" كبدل عن ممر قناة السويس صارا بحظيان بالأهمية أكثر مما مضى".

وتستحوذ قناة السويس على عشرة في المئة من عمليات نقل الغاز المسال والبتروول عالميا، وهذه النسبة مؤثرة في حركة تداول المحروقات دوليا، وكشف عن ذلك الارتفاع الذي شهده أسواق تداول النفط والغاز بمجرد الإعلان عن جنوح السفينة في عرض قناة السويس.

وقفزت أسعار برميل النفط بنحو خمسة في المئة خلال الأزمة، وعادت إلى الهبوط بعد تحرير السفينة السفينة وتعويضها. وتعكس استجابة الأسواق لهذا الحدث الجوهري الأهمية الحيوية للقناة المصرية، بعد أن كانت المؤشرات تشير خلال الأزمة إلى اتجاه الشركات للسحب من مخزونها النفطى بسبب تعطل عمليات الإمداد.

لا بدائل حيوية

أمعنت روسيا في التخطيط لسحب البساط من قناة السويس وجذب السفن للمرور شمالا عبر مياه المحيط المتجمد الشمالي، ورسدت حوافز مالية وتعويضات للسفن عن أي أضرار محتملة، وتطمئن الخطوط الملاحية بخططها الفعلية الخاصة بنقل الغاز الطبيعي المسال عن طريق الشمال. وأعدت برنامجا لتنمية القطب الشمالي أكد عزم روسيا على تشجيع هذا التحول عن قناة السويس وتكثيف العناية للممر كوسيلة انتقال على مدار الأعوام القادمة إلى غاية حلول 2030، وتستهدف حوافرها المالية حل مشكلة رفض الناقلين التجاريين لدفع تكلفة تأمين وتاجير كاسحات الجليد التي تسير أمام السفن لفتح وتمهيد الطريق أمام الناقلات.

وأست روسيا شركة حكومية لتنظيم حركة السفن تقوم بتعويض الناقلات التجارية عن أي تعطل وعن التأمين المرتفع للرحلات البحرية القطبية، فضلا عن قيامها بنقل البضائع بين شبه جزيرة كاماشستكا في أقصى شرق روسيا حتى ميناء مورمانسك في الغرب، بمسافة تصل إلى نحو ثلاثة آلاف ميل بحري تعرف بالخط البحري الشمالي.

ويرى أحمد الشامى الخبير المصري في النقل البحري أنه لا يمكن اعتبار الممر السياسي بين القاهرة وموسكو.

نيويورك - حملت مواقف مراقبين ودبلوماسيين غربيين حول مقترح لتشكيل آلية مراقبة تشرف عليها الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في ليبيا ومتابعة انسحاب المرتزقة الأجانب، تتشكل من خمسة عناصر أمميين وعشرة ليبيين، في طياتها حزمة من الشكوك بشأن الجدوى منها في ظل بئس هذا العدد الصغير.

وعلى قدر جسامة وفقل المهمة، ينظر البعض بعين الأمل لإمكانية حدوث انفراجة حقيقية تساعد في خروج ليبيا من أتون الصراعات، والأ يكون مصير التسوية كغيرها من المحاولات السابقة التي الت إلى الفشل أخذا في الاعتبار المتغيرات في ما يتعلق بالفراق وإشارات على حدوث مستجدات بشأن علاقات الأطراف الفاعلة على الساحة الليبية ببعضها البعض.

ولكن دبلوماسيين طرحوا تساؤلا هو في الواقع كان مطروحا منذ أن وصل وفد صغير لمدينة سرت يضم 10 من المراقبين الأمميين الشهر الماضي لتابعه إجراءات وقف إطلاق النار، فغاده كيف يمكن لهذا العدد المحدود من المراقبين الإشراف على الوقف الهش للعمليات العدائية ومغادرة نحو 20 ألف مرتزق؟

ورغم وجود تفهم لهاجس الليبيين بشأن رفض تواجد عناصر أجنبية على الميدان، لكن من المخيب جدا أن تصير هذه الآلية "مرئية" فقط خاصة وأن هناك من يريد عرققتها. وقال دبلوماسي غربي طلب عدم كشف عن اسمه لوكالة الصحافة الفرنسية "هل سيحجرون دوريات؟ هل سيلتزمون مكتابا؟"

ويخشى الدبلوماسي "تثبيت" الوضع العسكري على الأرض، وأن لا يتم تنفيذ الشق العسكري المتفق عليه بين الليبيين بعد مارون من المفاوضات، ويتساءل إن كان ذلك "بحلول دون استئناف الحرب الأهلية"، حيث أن تنفيذ الخطوة مرتبطة أساسا بانسحاب المقاتلين الأجانب، الذين تدفقا في السنوات الثلاث الماضية، ومن بينهم مرتزقة شركة فاغر الروسية.

وقبل أسبوع، تحدث مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا يان كوبيش خلال لقاء مغلق في مجلس الأمن عن إيفاد خمسة مراقبين من ذوي خبرة غير مسلحين. وبينما قال حينها إن البعثة يمكن أن تتشكل من "خمسة زائد خمسة زائد خمسة، أي 15 عنصرا في الإجمال"، أشار أحد الدبلوماسيين إلى أن ذلك سيتم على ثلاث مراحل أي "خمسة في كل مرة".

وقد القى هذا الغموض بظلاله على المسألة، فهل يقصد بذلك نشر متسلسلا أم الإسهارة إلى قاعدة "واحد لكل ثلاثة"، التي يستعملها العسكريون في عمليات الانتشار، وتعني وجود عسكري في الميدان وثان في الراحة وثالث يتدرب، وتجري الدائرة بينهم.

وفي الوقت، الذي أكد فيه بعض الدبلوماسيين أنه لم يتحدث عن مشاركة ليبيين في الآلية، يتساءل آخرون أنه يرغب في وجود عشرة ليبيين ينقسمون بين ممثلين عن شرق البلاد وغربها اللذان تواجهها عسكريا حتى إبرام اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر الماضي.

ووفق تقرير للأمم المتحدة للعام للامم المتحدة أنطونيو غوتيريش في ديسمبر الماضي، فمن الواضح أن "مراقبة" وقف إطلاق النار سيكلفها الليبيين.

وقد تحدث حينها دبلوماسيون عن نشر ثلاثين مراقبا، وهي فكرة معاكسة لنظرة الاتحاد الأوروبي، الذي يرغب في إنشاء "آلية متينة"، وهو يراقب أصلا حظر الأسلحة وتدفع المهاجرين قبالة سواحل ليبيا عبر مهمة إيريني.

من سيجبر الآلاف من المرتزقة الأجانب على مغادرة ليبيا

يؤشر مقترح أممي، يتمحور حول إرسال وفد صغير من المراقبين إلى ليبيا، على مدى إصرار المجتمع الدولي على تثبيت بنود الشق العسكري المتفق عليها بين طرفي النزاع، رغم أنه قوبل بموجة تشكيك في إمكانية نجاح بعثة تتكون من بضعة مراقبين بالنظر إلى حجم التحديات لإنجاز المهمة، لأنها تحتاج إلى إمكانيات أكبر حتى تترجم عملها على الأرض.

وتصطم مساعي الفاعلين في الملف الليبي بمعارضة شديدة من الدبلوماسيين الليبيين في الأمم المتحدة، فقد أعرب هؤلاء مرارا عن رفضهم إيفاد مراقبين من دول ساهمت في مقاومة التدخلات الخارجية منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011.

وعلى الرغم من حديث مسؤولي الأمم المتحدة منذ أشهر عن "قوة خفيفة" وعن تسلم الليبيين مقاليد الأمور تحت مظلة الأمم المتحدة، وعن آلية مراقبة متطورة تدريجيا، إلا أن دبلوماسيا في مجلس الأمن الدولي يؤكد أن وقف إطلاق النار ورحيل 20 ألف مرتزق وعسكري أجنبي "مهمة كبيرة تتطلب أكثر من عدد قليل من المراقبين".

شكوك في نجاح مقترح أممي لإرسال بعثة إلى ليبيا تتكون من 15 مراقبا ومتابعة وقف إطلاق النار وانسحاب المسلحين

والآن، تتولى المملكة المتحدة الملف الليبي في الأمم المتحدة، وهي تتعرض إلى ضغوط لاقتراح مشروع قرار يهدف إلى دعم مسار التوحيد السياسي في ليبيا وتضمن بعثة الأمم المتحدة للدعم آلية مراقبة لوقف الأعمال العدائية ومغادرة القوات الأجنبية.

وانتشرت في السنوات القليلة الماضية قوات أجنبية تمثلت في مرتزقة من شركة فاغر الروسية الخاصة، وسوريون زجت بهم تركيا إلى ليبيا، وانسحاب القوات الأجنبية للدعم مسلحة تشادية وسودانية لا تريد النجس أن تتوزع في المنطقة، إضافة إلى عسكريين أتراك.

وللعسكريين الأتراك وضع خاص، حيث إنهم يشروا بموجب اتفاق ثنائي أبرم بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس المجلس الرئاسي السابق فايز السراج في نهاية العام الماضي، مما يعني أن هناك تحديا إضافيا بالنسبة لأي بعثة أممية قد تأتي إلى ليبيا وما إذا كان القوات التركية ستجبر على المغادرة.

وفي حين يقول دبلوماسي في مجلس الأمن إن تلك "مشكلة حقيقية، علينا أن نعمل على حلها"، ترى المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة لندا توماس غرينفيلد أنه يجب "على جميع الأطراف الخارجية المشاركة في هذا الصراع أن تبدأ فوراً في الانسحاب من ليبيا".

والوقف، الذي يسيطر على الولايات المتحدة مفهوم، حيث تعتبر غرينفيلد أنه "لا يمكن أن يكون قمة استئناف لهذه القاعدة لأن استمرار وجود بعض القوات صار نزعاً لبقاء قوات أخرى"، الأمر الذي قد يزيد من تعقيدات مهمة لإحلال السلام الليبي - الليبي وربما يعيد الأمور إلى المربع الأول.

ويشير مندوب آخر في الأمم المتحدة على عدم كشف اسمه إلى أن "الروس هم الأكثر انقذارا لإنشاء آلية المراقبة". ويتابع أنهم "لا يريدون الخروج ما لم يغادر الأتراك".

ليسا على استعداد للخروج أيضا، ولطالما أنكرت روسيا أن لها حضورا عسكريا في ليبيا، وأكدت مؤخرا أنه في حال وجد مواطنون روس في البلد فإنهم "لا يمثلون الحكومة الروسية".

